بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيد الاولين والآخرين محمد وآله وصحبه المتبعين
اعلم ان اتصال الجسم او اعلم ان الحق شرك مسئلة اثبات الهيولى هنا قد ذكر
علماء الالهيات ان هذه المسئلة ومسئلة اثبات الاتصال مبتنيان في مقصود المتقدمين
وبعض المحققين قد ذكرا في المبادي والمقصد ذكرا مسئلة الهيولى بناء
على لازم على المحققين فلعل وجهه على ما صرح في الفصل ربي ان مسئلة اثبات
الاتصال في اوائل الطبيعيات ليست لمحض تنقيح حقيقة الموضوع بل ذريعة
لاثبات بعض المسائل صعبة لدلالتها كتناهي الحركة في المقولات الاربعة فقط
وبطلان الحركة في مقولة الجوهر وآلة اثبات الهيولى الاولى فليس له الخلاف في
المسائل لا يتم في الدلائل على الكاتب لها ما فلا فلم يطلق المادة الجسمية
بالجوهر الجوهر والاستعداد الذي القى القوم على وجود ما اثبتوا الهيولى
ثم اعلم انه يتضح ملك بالبرهان ان هذا الفصل من مبادي مقاصد القوم كما
ان الفصل الثاني له من مقاصده فقد يعد مقصودا عدم تناهي الاجسام في
الاقسام كما يشهد به الترجمة وقد يعد اتصال الجسم وقد يعد عدم جواز تأثر

تابعة من الاجزاء وقد يعد بطلان الجزء الذي لا يتجزى واذا الكلام في الجسم المفرد
فالمقاصد كلها متلازمة هو الاستدلال على احدها بالاستدلال على الجواب
بالذات او بالتبع في الفصل المحققين كالدليل المذكور سابقا فانه بالذات
لبطلان التناهي من الاجزاء وللباقي بالتبع ان اريد بطلان الجزء
بطلان نفسه فان اريد مع الصفة كما سيشير اليه المص فبطلان الجزء
وقبول الانقسامات وللباقيين بالتبع والمقصود الاصلي من هذه المبدئية
الاتصال بالجسم بنفسه او بتبع حقيقة الجسم الذي هو موضوع الفن على كذا
حقيقة الاتصال بحركة وانزمان الذين هما من عوارضه المقصود فيه
ملاحظتها فافهم
قرن في المودي قول فان الاتصال بها عبارة
عن عدم وجود اجزاء بالفصل فاذا الطل اتصاف بها بنفي عدم
وجود اجزاء فيه بالفصل فان الاجزاء التقديرية في المقدار اجزاء بالقوة
متحدة بالوجود مع الكل وحيث عات منه ولنهتك على ما تبين جليلي
القدر فلا تغفل منها الاولى ان المص يخفي القوة شيئا ما من المتاخرين
الفص من ان كون تلك الاجزاء عينها خارجة من القوة الى الفعل
حال الفصل فان تلك الاجزاء انتزاعيات صرفة تابعة في وجود
لكن هذا الطرف وجوده بالفصل بطلت تلك الاجزاء ضرورة
وجود الطرف المتبوع بطلان التوابع والسابق على تمام القوة لا عدم

اذا اشتدت شدة من الفاعل شدة في السرعة اي البطوء والحركة الطبيعية على العكس
والسرعة فيكون الميل القسري يكون ظاهر تغير الشدة ثم نصف مسافة الى ان
ينتهي الى نصف مبدأ الاول العارض باشتداده بقدر شيئا فشيئا من العارض فيشتد الحركة
ولا شك ان السرعة في الحركة الطبيعية والبطوء في القسرية عند رسم مبين
من الشدة والا يلزم التسرع في الشدة في السرعة والضعف في البطوء فيما يطلبان
على اجزاء الحركة وهما يجب التفاوت كان الاشتداد بالجملة والبطوء بحسب
الاشتداد المتوهم لم يوجد قطع من الحركة الطبيعية والقسرية متفاوتا فاذا وضعنا قطعتين
متصلتين فيكون اولهما اشد من الثاني في الحركة الطبيعية والسرع في القسرية والفرض ان السرع
والبطوء فيهما متفاوتا فيمنع الاتصال ويستلزم ذلك الجواز الى ان لا يتجزى الجسم والخط
نقطة الهم فانما يكون ناشئا من وحدة ما فيه اما يوجد سقوط النقطة المتوسطة بالنقطة الوحدة
الموهومة فظاهر فان الحركة الواحدة الزمان الواحد فتحركت بحسب مثل بحسب ذلك متحركة
في الفصل الاخر فسبب فقط فانه يقال كذلك يكون ان كدرت من حركات مختلفة في الشخص
الموجود والجنس الشخص كلها متحركة قطعا قدم ما حاصل للامر النقطة الوهمية الواحدة بالجنس
كان فهو وحدة الموهومة واما المبدء والمنتهى فوحدة بالجنس القريب والبعيد اما بالكلي
توحد المسافة وكذا نحافها ما انما يكون بحسب تخالف المسافة بناء على تباين المسافة
يعرف الموحد الموهومة فانه يكون ان المبدء والمنتهى متداخل تخالف المسافة بالجنس فتامل
والسرعة والبطوء قد يتباين بحسب تشقيقها الوهمية بحسب الاحكام ثم بيان مطابقها
يتفرع عليه ما يكشف لنا علم ان من احكامها انها متفاوتة من جهة التفاوت الاتصال
مظاهر فرزدق عدم اجتماعها في جهة واحدة في حركة واحدة او فعل وانفعال واحد
التفاوت فلا يتباين وجود بان يستلزم معقل كلو واحد منها الا حركة لا يوجد فيه
من مسلم الى المتقابل بتفاوت اشد الامر الواقع ومدينة العلم الجنسا بافادة كره ومن

اطلبها ان

احكامها ان للمسافة فصلين لعوته مرورة ان الحركات بحسب مقدار الاجسام
فالاصابة بحسب الكم فيصير الاجسام واضافة الوكات تصير الى مقابل الحركة بالجسم
فان طلوا واحد منها بالشدة في السرعة اما الاول او الاخير كان فصول الاصلية الى جهة الجسمية
فتح الاتصال فيها وقد ذكرنا الكيفية فيصير ويلزم من ذلك ان الكيفية ما كانت متفقين في الفصول
ومتفقين بها الفصول الكيفية اذا كانا اضافيين فقد يتغير فيان بالنسبة الى الاخر
اولى الساذجة فالاول كما يقال ان السرعة ما يكون قطعها اسرع من قطعها
الاخر وهو بالعكس والثاني لما يقال ان السرعة ما يكون قطعها زمانا من جهة مساواة
يقطعها الاخر وفي ذلك الزمان وهو بالعكس والثاني بين الوضعيين معقول بالتصور
بين الوكيتين هو كونها كيف انما اسارة زمانها ما في المسافة والحاصل ان الاوضاع
الثلثة تشاكل الاضافية والبعد بين البعد الخاص الزمان في تحركها وما في اضافة
شرعية شيئا ما يكون الخارج الان المشبه بقدر الزمان يكون كما تنفاوتهم الفصل الكيفية
الاضافية بالحركة كما تشاكل بالمساواة والمفاوتة فيها قطعا فيه ان
الحركة متعلق بنسبة الحدود وبحر العطالة بالسرعة والبطوء يجب على الحركة الواحدة
قد يكون سريعا وبطيئا بالنظر الى حركة يقابل وخفيف وبطيئا بالنظر الى حركة اخرى كما يقال
كذلك يكون الحركة بالنظر الى حركة يقابل مساويا وبطيئا ومساويا والمقابل بين
المبدء والنهر الصحيح يكون مطلقا فقد يقع متحركة بسرعة مع حركة بطيئة بشيء
مساوية وما كانت الكيفية الاخيرة في الاولى الحركة ظاهرة تشقيقه للكيفية والاولى
لم يصر الى الذكر وبالنظر الى المسافة وبالجملة قد يكون ظاهرا فيه مما تبين البيان
فتصير المصدر الحركات بالبعد والزمن الظاهرة والنظر الى الحركة الحقيقية
من حيث الزيادة والنقصان السابع عند الشافعي اعلى الخواص والكيفيات
فراكم والاطلاق والشدة والنقصان في الكيف الاشراقيون المتوقفون في الاطلاق

فلا يرد لم لم يلزم بعينها بل يلزم عدم العينية او المراد الفاعل المريد يخلق كل شيء بالاختيار
وسع العلة وقد فصل فيما سبق مقامه المعاني الثالث الذي كونه واجبا فهو انه قد تقرر في
محله بالبراهين المتقنين ان الفاعل المريد يخلق كل شيء والشيء والشيء العدمية و
الماهية موجودا واجب الوجود والحق والممكنات فيكون ذاته البحت فيضه تعالى وقد تقرر هذا
عندنا بالحق فالله سبحانه خالق الليل والنهار وجنده الامر فقد كيف شاء وكما ينطق
كتاب عليم واحاديث الكريم فقد ثبت بالدليل العقلي والنقلي ان الله سبحانه الاول والاخر
الاخر فان الاخر هو الله فقد ظهر نور الوحي وتجدد الحكمة كما اوضحنا سابقا ان هذا
اقرب الى الصواب وتجدد الفاعل والمادة الفاعلة بعض يجوز ان يكون الزمان اي القلب
وسيأتي بالعدم وانما هو الجوهر المجرد المفارق والمادة والغاية والفاعل في عبد الكل
وهذا اقرب الى مذهب الاسلام فالحق حينئذ يكون وما ذهب بعض المذهب الى ان الفعل الاول
تابع هذا المذهب الى ان الاسلام فالحق وهو بين جهة الزمان من اقصى مسائل الحكمة والفلسفة
ولم يثبت الحكماء شيء مقنع لا يثبت تحقيقه المطلوب المعين ومنقح المطابق بعد
نفي الحكمة عند جسم كما اشرنا اليها ولنا نفصل الله تعالى توقيفه طريق حصول الجوهر
الفعل المتوسط في جهة الزمان به يحصل الفصل من تلك المطابق اذ كان منا مسبوقة
الوجود بالزمان بعينه الحاجة الى الخاصة ليظهر البرهان وربما فوكر في الخاص فرعي والاولى
الفصل في الاقسام فيمتنع عليه مطلق العدم اذ يجوز بالنظر الى ذاته الزمان من اسباب
وان اسم العدم السابق واللاحق والواجب يمتنع عليه مطلق العدم المراد بالعدم الذي
هو ذات مطلق العدم والذي من العدم بعض الحكمة ضرورية سيتبين لزوم ضرورة سلب
العدم الذي يمتنع الاشكال عن الزمان فان جواز بعض الحال العدم بالنظر الى ذاته

نفس الامر

نفس الامر هو السلب المراسي فيستلزم عدم مسلوبه الوجوب الذاتي وما قرر يمتنع الاشكال
بان مفهوم الواجب مما يمتنع عليه جميع الحالات العدم فيجب ان لا يصدق عليه الواجب
فان بعض الحالات صحيح كعدم كونه جوهرا او عرضا وعدم كونه في الزمان والمكان فيمتنع
عليه بعض الحالات والعدم فهذا الوجه يصدق على الزمان وغيره من الممكنات وذلك لان
المراد هو الشق الاول وان المراد بالعدم هو العدم رفع الذات حقيقة نفس الامر
الاعدام الاضافية المتعددة ليست كذلك فتامل هذا الكلام المصنف هذا الفصل في بيان
والحمد لله تعالى على الاتمام الهيئة من فهذا انتهى على الايمان بمرتبة مصحح خير الانام
فدفع الفواتح من مزيدة الى نسبة المتعلقة على الشمس